مراجعات نقدية: هيئة نقاد العمارة العربية [1]

قراءات في التعليم الأكاديمي والنقد المعماري والعمارة المعاصرة

د. وليد أحمد السيد

باحث وناقد معماري وأكاديمي - لندن

[1] هيئة نقاد العمارة العربية تأسست بلندن في 17 سبتمبر 2010، من قبل الدكتور مشاري بن عبد الله النعيم وكاتب هذه السطور.

مقدمة: واقع العمارة العربية المعاصرة

يلاحظ المتأمل لواقع العمارة العربية المعاصرة، وفي غياب القواعد المنهجية المنظمة، أنها غدت نظريا وعمليا مسرحا لخليط غير متجانس من التصورات والرؤى "الفردية" التي تعكس حالة التخبط التي تعيشها، فضلا عن الحالة الفكرية والثقافية والإجتماعية المرتبكة والسائدة. وفي سبيل البحث المنهجي لواقع العمارة العربية، فكرا وتطبيقا، تتبدى ضرورة العودة إلى مجموعة الأسس والمنهجيات، والتي لا ينبغي قراءتها بسطحية خارج إطار "الآليات" التي أفرزتها. وفي سبيل مراجعة وقراءة بعض هذه الأسس، ينبغي التطرق لفلسفة وأسس النظام التعليمي العربي، والمعماري، ومساحة التفكير المستقل من جهة، وكذلك نقد وتقييم العمل المعماري كعملية "جماعية" مستمرة لآليات حركية لا لمنتجات "جامدة".

واقع التعليم المعماري العربي

بملاحظة واقع التعليم المعماري العربي، والأكاديمي التأسيسي عموما، تتبدى ضرورة مراجعة منهجية شاملة على مستوى الأسس والقواعد الناظمة. وفي مقابلة مع بيت المعماريين العرب، طرح علي سؤال حيوي حول مستوى نظام التعليم العربي في مقابل نظيره الغربي استنادا إلى تجربتي الأكاديمية لثلاثة عقود في معاهد التعليم العربي وتجربتي الأكاديمية في جامعة لندن. إجابتي تلخصت في أنه، نظام التعليم السائد في العالم العربي عموما، يراوح بين التلقي المباشر – التلقين - في مراحله الأولية مع غياب التفكير المستقل والنقاش، يستتبع ذلك في أحسن الأحوال، مرحلة أقرب للنموذج الغربي في التفكير الحر، ولكن في فترة متقدمة جامعية، بما يدع الطالب الذي لم تتأسس به "ملكة" الإستنتاج والتفكير المستقل دون بوصلة ودون قدرة على البحث المستقل. ومن هنا فالحل النظري البسيط هو تقديم منهجية تعتمد التلاقح النوعي بين زرع المبادئ وأسس التفكير المستقل المنطقي في مراحل النشأة والتكوين مع إتاحة المجال لمساحة منطقية من الحوار والتفكير الحر، مما يساعد الطالب والفرد على تطوير القدرة على الإستنباط والتحليل المستقل. ومقابل هذا الحل السحري النظري الذي نقدمه ونلتقي به مع قواعد المنطق والعديد من الباحثين والكتاب والمفكرين، لا يمكن في ذات الوقت غرس الرأس في الرمال كالنعامة والتعامي عن جملة من الإرهاصات، التي تتنوع بين الثقافية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية، مما يضع النظام الحياتي العربي في قالب جامد من عوامل مترابطة لا يسهل التعامل معها منفردة. فعلى سبيل المثال، تبرز إحدى المشكلات الرئيسة في إعطاء مساحة أكبر للتفكير المستقل للفرد العربي في الطبيعة "الجمعية" للمجتمع والتي تضعه في بوتقة وإطار "الجماعة" في أحسن الأحوال، أو في شيوع "ثقافة التهميش" في أسوئها. ومن ناحية أخرى تبدو زيادة مساحة التفكير المستقل متضادة ومتناقضة مع الأسس التي قامت عليها المجتمعات العربية في تغليب حدود النص على العقل، وذلك على النقيض من النموذج الغربي الذي يعلي دور الفرد في مقابل الجماعة، وحيث تغيب، بدرجات متفاوتة، قيمة "النص" أو سلطة التراث في مقابل العقل. وبالمحصلة، يفرز النموذج الغربي "أفرادا" مقولبة ضمن المجموعة ذات آراء فردية خاصة ومستقلة في شتى الموضوعات والإعتقادات. وبمقابل الحرية التي يمنحها النموذج الغربي، حيث

تضمحل الضوابط المنظمة لحدود العقل، تبرز مشكلة وضع الأطر التي تنظم علاقة الفرد بالمجتمع، وهو ما تجتهد السلطة التشريعية الغربية وعلى الدوام في تقديمه كأس من أسس دمقرطتها التي تفاخر بها، والتي تعلي من دور العقل البشري في استغلال البيئة كغاية. ونظرا لقصور هذه القوانين البشرية، ذات الدورة الزمنية والإختبارية، فإنها تتعرض وعلى الدوام لقانون الإنتخاب الطبيعي وللتعديل والنسخ والتبديل بما يعمل على خلق توازن، يحفظ المجتمع من التردي، بين حرية الفرد في الفكر المستقل، وما يستتبعه من تأثير بالبيئة ومظاهرها، وبين مصالح الجماعة والمجتمع.

" نظام التعليم السائد في العالم العربي عموما، يراوح بين التلقي المباشر – التلقين - في مراحله الأولية مع غياب التفكير المستقل والنقاش، يستتبع ذلك في أحسن الأحوال، مرحلة أقرب للنموذج الغربي في التفكير الحر، ولكن في فترة متقدمة جامعية، بما يدع الطالب الذي لم تتأسس به "ملكة" الإستنتاج والتفكير المستقل دون بوصلة ودون قدرة على البحث المستقل."

أما المعادلة في المجتمعات العربية فأسسها مختلفة، إذ تزيد مساحة النقل على العقل، أو مساحة النص على التفكير الحر المستقل، ولكن مع ترك باب الإجتهاد مفتوحا على مصراعيه فيما يراعي صيرورة التطور الزمني وتداخل المتغيرات والمستجدات بما لا يدع، نظريا على الأقل، نموذج النص متأخرا عن زمانه "في البعد الخاص بالمعاصرة بالتحديد". وهنا ينبغي التمييز بين "المعاصرة" الزمنية للإجتهاد، وبين "الحداثة" اللازمنية للنص. فالأول يعني مواكبة المستجدات، فيما الثاني يعني صلاحية النص بأطره العامة لما بعد وقته الزمني إذ أن "النص التراثي" تشكل في البنية الجينية للمجتمعات التي أفرزته ضمن آلية مجتمعية وثقافية معقدة لا يسهل تجاوزها بتقادم الزمن لإرتباطها، نظريا وواقعيا، بقيم المجتمع ذاته. ومن هنا فإعمال العقل بمسائل النص أو الإجتهاد –بمفهومه الواسع- هو آلية تفكير مستقل "فردية" بأحد مظاهرها إلا أنها ولكي تتجسد على أرض الواقع لا بد لها من دورة "جماعية" تعمل وكسائر مظاهر التراث والثقافة على قبول النص الإجتهادي أو نبذه "وتنقيته" ليتبوأ مكانه "البنيوي" في جينات الفكر والثقافة والمجتمع. ومن هنا يمكن فهم الإجتهاد، وهو أسمى مظاهر التفكير المستقل في المجتمعات التي قامت على أسس "النقل" أو "النص التراثي"، على أنه الباب الوحيد والنافذة الضيقة التي ينبغي زيادة مساحتها في المجتمع والفكر العربي، لا على حساب النص كما ينادي بعض دعاة الحداثة أو العولمة، ولكن على أرضية صلبة تتمثل بتأسيس مناهج الفكر المستقل في نظم التعليم ومنذ فترة التكوين، ولكن بعد فترة من التلقي المباشر "لأساسيات النص" بما يؤهل للقدرة على الإستنباط والإستقراء في "الفروع" والمستجدات، وبما يساعد على إفراز عقليات قادرة على مواكبة متطلبات الحاضر بمعطيات الموروث. وبذا فهذه الدورة الزمنية لصيرورة المنتج "الإجتهادي" إنما هي بالنتيجة "عملية جماعية" تتداولها "عقول" ذات قدرة على التفكير المستقل ولا تعكس رؤى فردية، ولا ينبغي لها. وهو عملية تراوح بين الطروحات "الفردية" والقبول "الجماعي". فهو آلية حوار وعملية بإتجاهين، لا عملية إسقاط رؤية فردية من قبل أفراد منعزلة فكريا وثقافيا عن مجتمعاتها أو بيئتها. وبالضرورة فهذه العملية الإستقرائية "الفردية- الجماعية" تنتج "هيئة" فكرية منظمة للبيئات الثقافية والمجتمعية ذات وزن نسبي بالمجتمع، فهي ليست أقلية فئوية ولا أفرادا متناثرة تمارس التفكير الرغائبي. والعكس بالضبط، وللمفارقة، هو واقع العمارة العربية المعاصرة في مجتمعات تمتاز بطبيعة إعلاء دور الجماعة في مقابل الفرد، إذ أن العمارة السائدة إنما هي "نزعات لرؤى فردية" وليست مدارس جماعية تعكس الرؤية المجتمعية بعيدا عن الفردية الرغائبية.

وإعادة قراءة "النص التراثي" بآلية "جماعية" من خلال عقليات فردية مؤهلة للإستنباط والقياس ابتداء، تشكل محورا مهما للتأمل هنا فيما يخص النقد المعماري واقعه وآلياته. والنقد المعماري، يتكامل والإجتهاد، وهو حوار متواصل يعمل على تطوير العمل على الدوام، بيد أن له أصول وقواعد تراوح بين حرية الفكر الفردي المستقل وبين النظرة الجماعية للقيم والعوامل المجتمعية والثقافية السائدة. وثمة عوامل وإرهاصات في النقد المعماري ينبغي التعامل معها بحساسية، أحدها العلاقة بين المعماري والمنتج المعماري وهي سر الإبداع في الفن عموما. فالمعماري وبطبيعة انتماءه للعمل الناتج والذي هو خلاصة جهد ذهني، تتولد بينهما رابطة معنوية. يضاف إلى ذلك أن العمارة بطبيعتها تفرز في "اللاوعي" وتزوغ عن القواعد الرياضية والعلمية في جانب منها، بمعنى أن لها شقيها العلمي والفني وكلاهما خاضع للإجتهاد والتطوير، ولولا هذه الخاصية في العمارة لكانت علما ميكانيكيا جامدا في قالب عالمي واحد، ولما كان هناك شئ اسمه المحلية ولا الإقليمية ولا طرز معمارية، ولتدنّت البدائل والإفرازات المعمارية اللامتناهية إلى حل "سحري واحد" يمكن تبنيه وتطبيقه في كل مكان وزمان. وهذا لا ينطبق فقط على النواتج اللامتناهية بل ويشمل المنهجيات اللامتناهية والآليات التي لا يمكن حصرها وهو سر قوة العمارة وسر الإبداع فيها.

" العمارة السائدة إنما هي "نزعات لرؤى فردية" وليست مدارس جماعية تعكس الرؤية المجتمعية بعيدا عن الفردية الرغائبية."

ومن المهم الإشارة هنا، وفي مقابل هذه القدرة الفردية والحرية في التفاعل مع معطيات التصميم بما ينتج مفرزات أقرب للإبداع "الفردي" أننا نرى أن إشكالية الواقع المرتبك للعمارة العربية المعاصرة تنبع من غياب "الأطر" والمنهجيات الفكرية المنظمة في مختلف مناحي الحضارة والثقافة، وليس نتاجا لتشعب البدائل التصميمية التي يمكن التوصل إليها – وهو، هذا التشعب، صيرورة حتمية وضرورة منطقية بطبيعة عملية التصميم ذاتها. فبقدر ما تتناغم "الأطر المنظمة" مع أبجديات الثقافة المحلية بقدر ما تنسجم العمارة كناتج، والعكس بالعكس.

" النقد المعماري، يتكامل والإجتهاد، وهو حوار متواصل يعمل على تطوير العمل على الدوام، بيد أن له أصول وقواعد تراوح بين حرية الفكر الفردي المستقل وبين النظرة الجماعية للقيم والعوامل المجتمعية والثقافية السائدة."

ونظرا للبدائل اللامتناهية التي تنتجها عملية التصميم المعماري، ندرك أن النقد بتعريف فلسفي مجرد إنما هو "إعادة قراءة للعقلية التي أفرزت الناتج" وليس حكما صارما "رغائبيا" على منتج جامد. فعملية التصميم الواعية تتم بمعادلات "شبه رياضية" وعلى مستويات متعددة تتم من خلالها إسقاط قرارات تصميمية وإعتبار أخرى، فضلا عن المستويات المعقدة التي تراعي متطلبات حسية وفيزيائية واجتماعية وجمالية واقتصادية وبيئية، يضاف إليها خبرات تراكمية يكتسبها المعماري حسب عمره المهني أو الأكاديمي وقدراته العقلية في "سرعة" إسقاط قرارات واعتبار أخرى والتنسيق بين العوامل المختلفة التي تدخل "بثقل" مختلف فيما بينها في التشكيل النهائي للعمل المعماري النهائي. ومن هنا يمكن القول، نظريا على الأقل، أن كل النواتج المعمارية التي انطلقت من معطيات وثوابت نظرية سليمة هي فاعلة وسليمة تماما كالمعادلة الرياضية ذات الخطوات الصحيحة. وللأسف كثيرا ما يشكل الحكم على الناتج بسطحيته هو المعيار الأول والوحيد في النقد المعماري الأجوف.

" النقد بتعريف فلسفي مجرد إنما هو "إعادة قراءة للعقلية التي أفرزت الناتج" وليس حكما صارما "رغائبيا" على منتج جامد."

ولذلك ونظرا لتكرار العملية التصميمة المعقدة لدى بعض المعماريين، يمكن بسهولة الوقوع في مزلق "النمطية" انطلاقا من التكرار الرتيب غير المبتكر على مدى سنوات عديدة من الدراسة أو الممارسة المهنية بحيث يكون من الأسهل على المعماري اعتبار مجموعة من القرارات المتكررة التي سبق وأن قادته لنتائج رضي عنها أكثر من مالك أو حازت على قبول العامة أو صانعي القرار أو الأكاديميين في مسابقات التحكيم المحلية أو الإقليمية أو العالمية، وبحيث تتبلور، مع الزمن، صبغة أو طراز أو أسلوب خاص للمعماري. وعملية النقد المعماري ليست بالضرورة "عملية ثنائية" بين الآخر والذات، بل قد تكون عملية ذاتية صرفة. وقد ذكر لي البروفسور محمد صالح مكية، أثناء حواري معه لكتابة مذكراته المعمارية في ديوانه بلندن حيث لازمته لسنوات ثلاث أثناء إعداد أطروحتي للدكتوراة، أنه كان يطلب من طلبته في قسم العمارة بجامعة بغداد أن يقوموا بنقد أعمالهم بأنفسهم. فالمهم هو أن يطور نفسه للمرات القادمة، وليس معاقبته على تصميم يقدمه اليوم". وكم نحن بحاجة اليوم لهذا العقليات في معاهد العلم في العالم العربي؟ وللأمانة، وبالرغم من نقدي المستمر للغرب رغم معايشتي له مما يمنعني من مزلق الإنبهار الأعمى به، إلا أنني أجدني مدفوعا لتقدير منطقيتهم في التعامل مع المعطيات وبواقعية مثيرة. ففي بداية الثمانينيات سادت فترة من التبادل الثقافي بين الجامعات الغربية وجامعات عربية. وكان يتم تحكيم المشاريع وتقديمها تقديما نهائيا في بعض الأحيان على ورق وقصاصات من الورق الذي نستخدمه للاسكتشات. وهذا كان يعطي للطالب فترة أطول في التفكير في الأسس والفكرة المعمارية وتطويرها ودون الحاجة أو الخوف من عامل الوقت في إظهار الرسومات المعمارية على حساب الفكرة المعمارية أحيانا.

ومما يذكر في هذا الإطار أن مشروع دار أوبرا سيدني الشهير طرح كمسابقة عالمية، ومن المثير والطريف معا أن المشروع تم استبعاده في المرحلة الاولية للتقييم من قبل لجنة التحكيم إذ لم تكن الرسومات المقدمة مغرية، فقد كانت عبارة عن رسومات بسيطة وكروكيات أولية. ويحكى أن أحد أعضاء لجنة التحكيم وصل متأخرا لأحد جلسات تقييم المشاريع المقدمة للمسابقة فوقع بصره على كومة من المشاريع التي تم استبعادها من الجولة الأولى فلفتت هذه الرسومات الأولية البسيطة اهتمامه، فاستخرج المشروع من تلك الكومة وأعاد عرضه على اللجنة التي أوصت بعد دراسة ملية أنه سيكون من أعظم المشاريع للقرن العشرين، وهكذا كان.

خط فاصل

وهناك ثمة ضرورة، في معاهد العلم العربي، لمعرفة الخط الفاصل بين زرع الأسس في عقلية الطالب أو الطالبة لتطوير المنهجية التصميمية أحيانا وبين التدخل المباشر أحيانا لتقديم حلول وبدائل لمشاكل تصميمية. فالأولى تزرع ما قد يحصده الطالب لاحقا، أما الثانية فإن لم يفهم الطالب مغزاها فقد تحجر فكرة وتزرع عقيدة التواكل لديه في البحث عن حلول جاهزة من قبل أستاذه وهو مزلق جد خطير ينتج أنماطا من الطلبة غير مؤهلة للتفكير المنطقي المستقل في معالجة مراحل التصميم المختلفة والقدرة على تطوير ومراجعة الفكرة التصميمية في مراحلها البدائية أو النهائية، وهي الغاية الأساسية من منح الدرجة الأكاديمية للطالب المعماري أصلا.

وتحليل النظام التعليمي العربي وآلية النقد المعماري يقودان لسؤالين مهمين في فضاء العمارة العربية المعاصرة، في إطار التداخلات الثقافية التي تعيشها وبين نموذجي التعليم العربي

والغربي، أولهما في العلاقة مع الموروث كمرجع، وثانيهما في العلاقة مع الآخر والمرجعيات الخارجية التي تشكلت بها إحداثيات الفكر المعماري العربي المعاصر. وكما يمكن ملاحظة التضاد بين هذين العاملين الداخلي والخارجي، يحفل كذلك مسرح العمارة العربية المعاصرة بالمتضادات والتناقضات، مثل الفجوة بين النظريين وبين التطبيقيين. وكذلك غياب "حوافز" البحث ذاتها. وتتبدى أهمية العودة للتراث، وعلى نقيض دعوات الحداثيين، لاحتواءه على البنية الجينية والذاكرة "الجمعية" لتراكمات "القرارات" والأعراف للمجتمع المحلي والإقليمي، وضمن دوائر متباعدة، والتي تم تبنيها وإسقاط ما لا يلائمها في عملية وآلية واعية شكلت بعدا حداثيا لا زمنيا، مما يشكل تجاوزه خطيئة حضارية تذوي معها هوية المجتمع وثقافته المحلية والإقليمية في زمن تتنازعه أخطار العولمة التي تذيب الثقافات وتعمل على تذويب الحدود بين الأقاليم والحضارات. وفي مقابل ذلك تبرز ضرورة إعادة قراءة مرجعيات التراث من داخل الثقافة ذاتها لا بالصورة التي تم توصيفها من قبل الباحثين الغربيين في ثقافات لم يحسنوا منها القليل، وبحيث غدت موسوعاتهم الإستشراقية مرجعا حضاريا تقرأ منه الأمة – وللأسف- تراثها. وتتبدى كذلك بإلحاح ضرورة تأهيل عقليات قادرة على التفكير المستقل تشكلت مرجعيات إحداثياتها الفكرية من داخل الحضارة لا بالتلقي من علوم المستشرقين وبالصورة أو الآلية التي نقلها الإستشراق، من أجل إعادة قراءة "النص التراثي" ببنيته الثقافية الجينية لإفراز ما يلائم الإنسان والمكان والزمان.

" ثمة ضرورة، في معاهد العلم العربي، لمعرفة الخط الفاصل بين زرع الأسس في عقلية الطالب أو الطالبة لتطوير المنهجية التصميمية أحيانا وبين التدخل المباشر أحيانا لتقديم حلول وبدائل لمشاكل تصميمية"

وفي مقابل هذه القراءة الفلسفية العاجلة لأساسيات التعليم المعماري العربي والأكاديمي والتي تكاد تكون غائبة تماما عن الواقع، تبرز الحاجة لتجاوز البعد النظري أو التنظيري للإشكالية وتطوير أسس المناهج وصياغة خطط منهجية دراسية ورفع كفاءة الكوادر التدريسية بالبرامج التبادلية المكثفة والرقابة والتطوير المستمر، فضلا عن أهمية تطوير البحث العلمي والأكاديمي بالحوافز والمنح والمكافآت. يضاف إلى ذلك أهمية ودور الرموز الأكاديمية الإقليمية والعالمية في رفد برامج المؤسسات الأكاديمية والجامعات المحلية باستضافتهم كأساتذة زائرين ومحاضرين مما له دور فعال في تبادل الخبرات العالمية والإستفادة منها محليا.

"ضرورة تأهيل عقليات قادرة على التفكير المستقل تشكلت مرجعيات إحداثياتها الفكرية من داخل الحضارة لا بالتلقي من علوم المستشرقين وبالصورة أو الآلية التي نقلها الإستشراق"

" تبرز الحاجة لتجاوز البعد النظري أو التنظيري للإشكالية وتطوير أسس المناهج وصياغة خطط منهجية دراسية ورفع كفاءة الكوادر التدريسية بالبرامج التبادلية المكثفة والرقابة والتطوير المستمر، فضلا عن أهمية تطوير البحث العلمي والأكاديمي"